

قرار بلدي رقم ٤٢
الموضوع: تعاقد مع محامي لملاحقة الدعاوى التي تقام على المجلس البلدي

رقم تسجيل البلدية لدى وزارة المالية/ ٢٩٢٢٨٧

بناء على الدعوة المسجلة تحت رقم ٥٨٥ /ص ٢٠١٣/١/٢٢ والمبلغه وفقاً للاصول.
بناء على البند رقم ١٤ من محضر جلسة ٢٠١٣/٢/١ المنعقدة بنصابها القانوني.
ان مجلس بلدية جونيه
بناء على محضري الانتخاب تاريخ ٢٠١٠/٥/٢ و ٢٠١٠/٥/١١
وبناء على قانون البلديات
وبناء على احكام المرسوم ٨٢/٥٥٩٥ اصول المحاسبة في البلديات
و مع الاشارة الى المادة ١٠٠ الفقرة الاولى من قانون البلديات التي تلخص الاجراءات الواجب اتخاذها في حال متابعة
الدعاوى والملاحقات التي تقام باسم البلدية كما تلحظ في الفقرة الثانية الصلاحية المعطاة لرئيس البلدية في حال الاجراءات
المستعجلة والاجراءات التحفظية القاطعة لمرور الزمن .
ومع الاخذ بعين الاعتبار التعميمي رقم ٢٢/م.١/٢٠١٢ الصادر عن معالي وزير الداخلية والبلديات , لاسيما الفقرة الثانية
منه ,
ولما كان موضوع هذا القرار هو التعاقد مع محامي للقيام بالرد ومتابعة الدعاوى التي تقام على البلدية خاصة وتلك التي
ينطبق عليها الحالة المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٠١ المذكورة اعلاه.
وحيث ان البلدية متعاقد حالياً مع المحامي جورج خوري لمتابعة الدعاوى المقامة ضد البلدية وتقديم الاستشارات
القانونية.
وحيث ان المجلس البلدي يجد ان اعادة تكليف الاستاذ خوري وهو المتابع والمطلع على كافة الدعاوى العالقة حالياً يسهل
العمل وهو لمصلحة البلدية والذي اثبت جديته ومهنيته ونزاهته في العمل اضافة الى تأمين مقتضيات ما جاء في الفقرة الثانية من
المادة ١٠٠ اعلاه.
وبعد ان ناقش المجلس في الاتعاب المقترحة من المحامي جورج خوري في البلدية والبالغ قيمتها ٣٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
فقط سنة وثلاثون مليون ليرة لبنانية
بناء على موازنة البلدية المصدقة أصولاً
بناء على توفر الاعتماد استناداً للحجز رقم ٢٧/٢٠١٣ من الباب ٥ فصل ٣ " رسوم الدعاوى والمصالحات واتعاب
المحاماة " من موازنة العام ٢٠١٣ .
وبعد التداول بالموضوع :

قررها يلي:

مادة اولى: الموافقة على التعاقد بالتراضي مع المحامي جورج خوري للقيام بمتابعة الدعاوى المقامة على البلدية وبالدعاوى
المستعجلة اضافة الى تقديم الاستشارات القانونية لمدة سنة تبدأ من ٢٠١٣/٢/١ وتنتهي ٢٠١٤/١/٣١
لقاء بدل مالي قدره ٣٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية يدفع مشاهرة.
مادة ثانية: الاجازة لرئيس البلدية توقيع العقد مع المحامي المذكور واستكمال الاجراءات اللازمة لجهة عقد وحجز النفقة من
التنسب المذكور اعلاه وعرض الامر على المراقب المالي للتأشير .
مادة ثالثة: يرفع هذا القرار الى سلطة الرقابة المختصة للتصديق.
مادة رابعة: ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .

عضو يوسف بشير	عضو جوزف عوده	عضو دنيز كرم بو معشر	عضو بيار صفيير	نائب رئيس فؤاد بواري	رئيس بلدية جونيه انطوان افرام
عضو توفيق مطر	عضو ربيع بويز غانب بعذر	عضو عصام ريشا	عضو واكيم بو لحدو	عضو جورج بعينو	عضو شربل ابي نخول
عضو فؤاد أبو شبكة	عضو جورج سعاده	عضو انطوان شمعون	عضو فوزي مارون	عضو طارق الأشقر	عضو روي الهوا